

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات

وزير الدولة للتابعة والرقابة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تتبع الرقابة الإدارية رئيس مجلس الوزراء ، ويكون له سلطة الوزير المختص بالنسبة لما يما في ذلك سلطات الإشراف والتوجيه والرقابة .

(المادة الثانية)

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٠ أغسطس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن تأمين المنطقة العسكرية المتاخمة للحدود الغربية للجمهورية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة

الطوارئ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر منطقة عسكرية المنطقة المتاخمة لحدود مصر الغربية والمحددة على خريطة مقياس رسم ١/٥٠٠٠٠٠ على النحو التالي :

(أ) الحدود السياسية الغربية لجمهورية مصر العربية ... غربا .

(ب) الخط الوهمي الممتد من النقطة شمال القصبية الواقعة على الساحل الشمالي شرق مرسى مطروح وجنوبا بحجازة مدق القصبية / سيوه وحتى الحافة الغربية لمنخفض القطار إلى قارة أبو شاهين (٣٠٠ كم) جنوب الساحل الشمالي شرقا .

(ج) ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا .

(د) الخط الوهمي الممتد من قارة أبو شاهين جنوب غرب منخفض القطار ويمتد غربا مع خط الاحداثيات حتى الحدود السياسية الغربية مع ليبيا جنوبا .

مادة ٢ - يحظر التواجد في المنطقة المنصوص عليها في المادة الأولى على الأجانب ، وكذلك على المصريين غير المقيمين فيها إقامة معنادة ، هم أو أصولهم ، قبل الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ إلا بتصريح كتابي من الجهة العسكرية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الحربية .

مادة ٣ - يحظر التواجد في هضبة السلوم ، وكذلك في نطاق الحدود الغربية الممتد جنوبها بطول الحدود السياسية الغربية وبعرض مقداره عشرون كيلومترا داخل أراضي الجمهورية ، على غير أفراد القوات المسلحة أو العاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تواجدهم فيها والحائزين على تصاريح معتمدة من الجهة العسكرية السالفة الذكر .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة أو يحاول التسلل من الحدود الغربية للجمهورية بطريق غير مشروع وتصادر وسيلة النقل المستخدمة في ذلك التسلل .

مادة ٥ - تتحمل القوات المسلحة وحدها مسئولية حراسة الحدود الغربية للجمهورية بما في ذلك المنافذ القانونية لتلك الحدود ومبنى الجمارك والطريق الأسفلت الممتد من الحدود الغربية إلى مدينة مرسى مطروح ، بالإضافة إلى المسئوليات الملقاة على عاتقها بموجب هذا القرار .

وتتولى أجهزة الحكم المحلي مسئوليات الأمن داخل مناطق التجمعات السكانية في المنطقة العسكرية .

مادة ٦ - يختص القضاء العسكري بالجرائم الآتية التي تقع أثناء حالة الطوارئ في المنطقة العسكرية المنصوص عليها في المادة الأولى أيا كان شخص مرتكبها :

(١) الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهتي الخارج أو الداخل .